

التاريخ: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021 رقم الوثيقة: MDE 25/4896/2021

الإمارات العربية المتحدة: عمليات احتجاز وترحيل تعسفي جماعي لأفراد أفارقة

في ليلة الـ 24-25 يونيو/حزيران 2021، اقتحمت الشرطة في أبو ظبي منازل مئات العمال الأجانب أثناء نومهم، واستهدفت الأفارقة السود في عمليات اعتقال بدوافع عنصرية، واحتجزتهم لأسابيع في سجن الوثبة، وبعد ذلك رحّلهم دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وأثناء احتجازهم، عرضتهم السلطات في الإمارات لمعاملة لاإنسانية ومهينة، وجردتهم من جميع متعلقاتهم تقريباً.

وفي سبتمبر/أيلول 2021، تحدثت منظمة العفو الدولية إلى 18 من ضحايا عمليات المداهمة والترحيل هذه، (11 كامبرونياً، وخمسة نيجيريين، وأوغندي واحد، وغانبي واحد، ما مجموعه ثمانية نساء وعشرة رجال). وقال جميع المرشحين الـ 18 إن المداهمات استهدفت الأفارقة السود، حيث أن المئات الذين تم اقتيادهم من شققهم واحتجازهم في الوثبة معهم كانوا من السود بشكل شبه حصري، وإن قلة من المواطنين الآسيويين الذين تم اعتقالهم معهم تم القبض عليهم لأنه صادف أنهم يسكنون في نفس الشقق التي يسكن فيها الأفارقة. وشكلت عمليات الاعتقال والاستجواب اللاحقة نمطاً ثابتاً من الاعتقالات التعسفية بدوافع عنصرية، تلاها احتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لأسابيع متتالية في ظروف غير إنسانية، وغير صحية، وفي أماكن مكتظة أعقبها ترحيل تعسفي. ولم تمنحهم السلطات الإماراتية في أي مرحلة أي شكل من أشكال الإجراءات القانونية الواجبة، أو فرصة الطعن في أمر احتجازهم أو ترحيلهم. وقال "ريكي" من الكامبرون، الذي تم ترحيله في 30 يوليو/تموز 2021، "نريد أن يعرف العالم عن حدوث هكذا عمل همجي ... نحتاج إلى تحقيق العدالة. هذا هو نداؤنا".¹

وبعد نشر أبناء عن عمليات الترحيل هذه، أصدرت وزارة الداخلية الإماراتية في 3 سبتمبر/أيلول بياناً جاء فيه أن "الضبطيات التي وقعت يومي 24 و25 يونيو الماضي، وشملت 376 امرأة ورجلاً، تمت ضمن إطار الإجراءات القانونية لمواجهة الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر" وأن "من شملتهم [الضبطيات] ثبت تورطهم في هذه الجرائم". وأضاف البيان أن "دولة الإمارات كانت سباقة في سن قانون شامل لمكافحة الاتجار بالبشر، وحفظ حقوق كافة فئات المجتمع بشكل يحمي الضحايا ويعاقب منتهكي حقوقهم، ويردع من تسول له نفسه الإقدام على تلك الجرائم". و"أهابت وزارة الداخلية بوسائل الإعلام عدم تداول أو نشر أية معلومات لا يتم استقاؤها من الجهات المعنية". ولكن حقيقة أن عمليات الترحيل هذه تمت بشكل جماعي تجعلها ترقى إلى مستوى الطرد الجماعي، ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وهذا يحمل أيضاً في طياته خطر إعادة الأفراد قسرياً إلى بلد يواجهون فيه خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبالتالي ينطوي على خطر إضافي يتمثل في الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان.

وتدعو منظمة العفو الدولية الإمارات إلى الوقف الفوري لعمليات الاحتجاز والترحيل ذات الدوافع العنصرية، وتقديم التعويض على وجه السرعة لمئات المواطنين الأفارقة المحتجزين والمرشحين في العملية التي بدأت صباح 25 يونيو/حزيران 2021.

عمليات المداهمة والاعتقال الجماعية المدفوعة بأسباب عنصرية

أفاد جميع المرشحين الـ 18 الذين تم إجراء مقابلات معهم أن قوات الشرطة داهمت مبانيهم بين الساعة 2-4 صباحاً ليلة 24-25 يونيو/حزيران 2021. وقال أربعة ممن أجريت مقابلات معهم إنهم تمكنوا من التعرف على بعض الضباط على أنهم من إدارة التحريات والمباحث الجنائية، وهي تعتبر جزءاً من القيادة العامة لشرطة أبو ظبي. "وتدير وزارة الداخلية الإماراتية قوات الأمن والشرطة" للدولة بشكل عام.

جميع المهاجرين الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية، باستثناء واحد منهم، كان لديهم وثائق إقامة قانونية سارية المفعول في الإمارات العربية المتحدة عندما أُلقي القبض عليهم. والاستثناء الوحيد، وهو رينيه نغانغ من الكامبرون، الذي تم ترحيله في 22 أغسطس/آب، قال إنه يتمتع أيضاً بوضع قانوني ساري المفعول، وكان في غضون أيام من تسليم بطاقة الإقامة المجددة إليه، لكنه لم يتمكن من تقديم دليل مكتوب لأن الشرطة جرّده من جميع وثائقه، ورحلته دون جواز سفره حتى.

وقالت كيبيرات أولوكاند من نيجيريا، وهي مساعدة في مدرسة دولية، تم ترحيلها في 22 أغسطس/آب، وكانت تعيش في مبنى لاجيم، إن الشرطة لم تسمح لها بارتداء ملابسها، وكبلت يديها رغم أنها كانت ترتدي سروال قصير للنوم. وقالت "كنت أسألهم، لماذا أنا هنا؟ أنا لست مجرمة. لدي وثائق الإقامة. لماذا جئتم بي إلى هنا؟" وقالت كيبيرات لمنظمة العفو الدولية: "قالوا لي، الإمارات تعطي، والإمارات تأخذ". "وقد تعرضت أيضاً للتحرش. هؤلاء الحمقى كانوا يلامسون ثديي ... قلت لهم، إن عدتم ولمستم [ونبي] مرة أخرى فسأصفعكم"

¹ جميع الأسماء التي بين علامتي الاقتباس هي أسماء مستعارة لحماية هوية من أجريت معهم المقابلات.

ووصف جميع الذين أُجريت مقابلات معهم نفس نمط الاستهداف العنصري في عمليات القبض. وقال مقيمون تم ترحيلهم من مبنى لاجيم، إن هناك أشخاصاً من جنسيات آسيوية وأفريقية مختلفة يعيشون هناك، لكن قوات الأمن استهدفت السكان الأفارقة، وأن السكان القليلين الأتنيين من جنوب وشرق آسيا الذين احتجزوا تم انتقاؤهم لأنهم كانوا يعيشون مع أفارقة. وقالت كبيرات "عندما فتحو إحدى الغرف أمام شقتي، كانت هناك غرفة لأشخاص من الفلبين". "فأغلقوا الباب، وعادوا لانتقاء الأفارقة منا." وقال كنفى لمنظمة العفو الدولية: "سأقولها، وسأقولها مرة أخرى". "كانت هذه عنصرية محضة ... كان الهدف هو [لون البشرة] السوداء ... فقد سألوا أماننا في السجن رجلاً سريلانكياً، "ماذا تفعل مع الأفارقة؟ ... لماذا تنام مع الأفارقة؟" ووصفت "أبيغاييل" من الكاميرون نفس الوضع في مبنى المدينة. "كانوا يداهمون ... فقط الشقق [حيث] يسكن الأفارقة. في شقتي، في الطابق السابع، لدينا ثلاث غرف مختلفة. هناك نيباليون وهنود وجنسيات أخرى. لكنهم داهموا [غرفتنا] فقط". يتذكر "ريكي" من الكاميرون أنه في زناتته التي يبلغ عدد الأشخاص فيها 62 شخصاً، كان هناك رجل غير أفريقي واحد من بنغلاديش، "كان يعيش معنا نحن الأفارقة. لهذا وجد نفسه في هذه المعصمة ... سألوه ... 'لماذا لا يمكنك البحث عن من هم ... من جنسيتك، أو أي جنسية آسيوية، وتعيش معهم؟ لماذا ذهبت لتقيم مع الأفارقة؟'"

وقال جميع من أُجريت مقابلات معهم لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة اقتحمت عنوة دون سابق إنذار من خلال كسر أبواب شققهم لفتحها. وذكرت "أبيغاييل"، وهي ممرضة من الكاميرون، كانت تعيش مع زوجها "ناثان" في مبنى المدينة: "في ليلة المداهمة ... اقتحموا شقتنا، وكسروا الباب ... كانت الضوضاء شديدة ... زوجي ... سمع الضجيج ونهض من النوم. فخرج [و] كانوا يصبون مسدساً نحوه، وأمروه بالجنو على ركبتيه. كان يسأل، 'ما هي المشكلة؟ ما هي المشكلة؟'"

وصف "ريكي"، وهو من الكاميرون، وتم ترحيله في 30 يوليو/تموز 2021، وكان يسكن أيضاً في مبنى المدينة، المشهد: "يقتحمون شققنا بكل بساطة ... ويبدأون في كسر الأبواب ... ويوجهون مسدساً نحونا ويطلبون منا الخروج، [قائلين] لا ينبغي لنا أن نأخذ أي شيء من الغرفة". وقال إنه بالنسبة لأولئك الذين كانوا يحملون محافظهم، فإن أفراد الشرطة "قاموا بفتح المحافظ، وعثروا على المال، وأخرجوا النقود، ووضعوها في جيوبهم".

كنفى كارلوس ميلاشيو، وهو من الكاميرون، تم ترحيله في 6 أغسطس/آب، وكان يعمل مشرفاً وأمين صندوق في مطعم بالقرب من منزله في مبنى لاجيم، ويتذكر أنه كان نائماً عندما اقتحمت الشرطة المكان. "كانت ... حوالي الساعة الثانية صباحاً عندما اقتحموا بابي ... سألتهم 'ما هي المشكلة؟' قاموا فقط بتصويب البندقية نحوي وقالوا ... أنه ينبغي أن أستدير لتقييد يدي. وقلت 'ولكن ما هي المشكلة؟' أرجوكم اسمحوا لي أن أرتدي ملابسني". واقتادوه إلى السجن حافي القدمين، وبملابس النوم.

وأخبر أربعة، ممن أُجريت معهم مقابلات، منظمة العفو الدولية أن الشرطة حطمت الكاميرات الأمنية للمباني أثناء المداهمات، وأنهم اكتشفوا أن شبكات الإنترنت الخاصة بهم في منازلهم لا تعمل. وأنهم يعتقدون أن هذا حدث حتى لا يتم نشر الصور والرسائل لما كان يحدث.

وقال كنفى، وهو من الكاميرون، إنه رأى أكثر من 30 حافلة تنتظر خارج مبنى لاجيم لنقل من تم القبض عليهم. كما رأته ماري آن، وهي من الكاميرون، "الكثير من رجال الشرطة، مع الكثير من الحافلات التي تأتي وتنقل الأفارقة" خارج مبنى المدينة. وتظهر الطبيعة المنظمة للمداهمات أنها شكلت عملية كان مخطط لها.

الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي

وضعت الإمارات العربية المتحدة المحتجزين من المداهمات في الحبس بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهر إلى شهرين قبل ترحيلهم، دون إعلامهم بالأسباب، أو منحهم فرصة للطعن في أمر الترحيل الصادر بحقهم. وجميع من أُجريت مقابلات معهم قد نقلوا بعد المداهمات إلى سجن الوثبة، واحتجزوا هناك حتى ترحيلهم، بعد فترات تراوحت بين 35 يوماً و61 يوماً. وقامت سلطات السجن بفصل الرجال عن النساء عند الدخول، ووضعت النساء في قاعة كبيرة مغلقة بالقضبان الحديدية. تم أخذ الرجال إلى مباني أخرى، وتوزيعهم على عدد من القاعات المغلقة بالقضبان الحديدية داخل هذه المباني.

احتجزت أنيتا نكيماتافول و"أبيغاييل"، وكلاهما من الكاميرون، لأقصى مدة، وهي 61 يوماً. كانت أنيتا قد دخلت للتو الإمارات في 17 يونيو/حزيران، بتأشيرة سياحية لفترة طويلة سارية المفعول، ووضعت في السجن بعد أن بقيت في البلاد لمدة أسبوع بالكاد. وكانت "أبيغاييل" حاملاً في شهرها الثالث عندما تمت المداهمة. وبالرغم من اعتقالها مع زوجها "ناثان"، فقد تم فصلهما وقت الاحتجاز، ورُحِّل قبلها في 5 أغسطس/آب. ولم يروا بعضهما بعضاً أبداً بعد دخولهما السجن، ولم تعرف "أبيغاييل" أنه قد تم ترحيله.

وكان جميع المحتجزين الذين أُجريت معهم مقابلات متسقين في الإبلاغ عن عدم إعطائهم أي أوراق تثبت أنهم محتجزون، أو توضيح سبب احتجازهم، ولم يُعرضوا قط على مدع عام أو قاض أو يمثلوا أمام محكمة. ولم تتح لهم أبداً أي فرصة للتشاور مع محام، أو استقبال أي زائر. وقد أفاد جميع من أُجريت مقابلات معهم، باستثناء اثنين، أنه لم يُسمح لهم مطلقاً بإجراء مكالمات هاتفية واحدة، مما حرّمهم من أي فرصة حتى لمحاولة الاتصال بمحام. أما في الحالتين المستثنيتين، فقد قال كل من ديفيد لامبتي، من غانا، وويلفريد كريستوفر كاميني، من الكاميرون، إنه بعد شهر في السجن، مُنح المحتجزون في غرفهم فرصة واحدة لإجراء مكالمات، إذا كان لديهم رقم يتذكرونه. ولم يُسمح للمحتجزين بالبحث عن الأرقام إذا لم يتمكنوا من تذكر أي منها. واتصل ديفيد بالرقم الوحيد لأحد أفراد الأسرة الذي كان يتذكره. لكن المكالمات لم تتم، وظل في السجن دون اتصال بأي شخص من العالم الخارجي. وقد تمكن ويلفريد من الوصول إلى والده وأخبره أنه مسجون في الإمارات.

واكتشفت "أبيغاييل" لاحقاً أنه بعد ترحيل زوجها "ناثان"، اتصل بمحام إماراتي من الكاميرون وأن المحامي والشركة التي تعمل "أبيغاييل" فيها حاولا الوصول إليها في سجن الوثبة. وقالت إن شركتها أرسلت شخصاً إلى السجن للبحث عنها لكن الحراس قالوا إنها ليست هناك. وبعد إطلاق سراح زوجها، اتصل بصديق إماراتي أرسل محاميه للاستعلام عن "أبيغاييل". وتمكن المحامي من

استعادة جواز سفرها من مبنى المدينة، حيث تُرك أثناء المداهمة، قبل ترحيل "أبيغابيل" في نهاية المطاف. وقالت: "لولا ذلك، لكنت لا أزال هناك". كما قالت كبيرات من نيجيريا، "كانت أمي تبحث عني، وكانت شركتي تبحث عني، وكان أصدقائي يبحثون عني. حتى أنهم وُكِّلوا محامياً من أجلي وقالوا إنهم مع ذلك لم يتمكنوا من العثور عليّ. اتصلت صديقتي بـ [ضابط في] إدارة التحريات والمباحث الجنائية، فأخبر صديقتي، بأن 'صديقتك ليست في سجن الوثبة'. وفي هذه الأثناء نحن كنا هناك في سجن الوثبة".

ظروف الاحتجاز المهينة وغير الإنسانية

احتُجز المعتقلون في ظروف لا إنسانية ومهينة، وعانوا من الاكتظاظ الشديد في أماكن غير صحية، وحرُموا من الحصول على رعاية صحية كافية.

وأعطت النساء اللاتي تم إجراء مقابلات معهن تقديرات تتراوح من 145 إلى 220 لعدد المحتجزات معاً في قاعتهم. وأخبرت جميع النساء، اللاتي أُجريت مقابلات معهن، منظمة العفو الدولية أنه لم يكن هناك سوى أربعة مراحيض (في بعض الأحيان ثلاثة فقط تعمل) في قاعتهم، وأنه كان يتعين عليهن شرب الماء من صنوبر مجاور للمرحاض. وتوافقت إفادات جميع المحتجزين الذين أُجريت مقابلات معهم، رجالاً ونساءً، في عدم تزويدهم بأقنعة، وأنه لم يكن هناك فحص دوري لفيروس كوفيد-19، وأن أماكن الاحتجاز كانت مكتظة للغاية، بحيث تعرضوا لخطر بالغ لانتقال العدوى.

وقالت كبيرات "جميع الأماكن كانت صغيرة للغاية. كان يتنفس بعضنا في وجوه بعض". من دون أقنعة، أو أي شيء آخر. وقال كنفى: "لا يوجد أقنعة، لا شيء من هذا القبيل. في البداية، جمّعوا 61 منا في زنزانية واحدة. يمكنك أن تدرك، لا يوجد تباعد اجتماعي". وقدّر حجم زنزانتها بـ 10 في 10 أمتار، أو حوالي 1.64 متراً مربعاً. لكل محتجز، باعتبار أن 61 شخصاً كانوا في زنزانتها، كما قال. وقال إن كل هؤلاء الرجال اضطروا إلى تشارك ثلاثة مراحيض. كما قال "ريكي" من الكامبيرون، الذي كان في زنزانية مختلفة في نفس المبنى، إن العدد كان 62 شخصاً في زنزانتها، وكذلك، يوجد ثلاثة مراحيض فقط، ومساحة قدرها بـ 10 في 12 متراً، أي حوالي 1.94 متراً مربعاً لكل محتجز. وخلصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن "الحد الأدنى الموصى به لمساحة الأرضية لكل محتجز ... هو 3.4 أمتار مربعة".

وأخبر اثنان، ممن أُجريت مقابلات معهم، منظمة العفو الدولية إن إدارة السجن رفضت تلقيهما العلاج أو تزويدهما بالأدوية التي يحتاجانها. ووصفت "أبيغابيل"، الممرضة الحامل، كيف حرمت من الأدوية الموصوفة لها لفقر الدم، في اليوم السابق على عملية المداهمة. "وفي كل يوم كنت أفول لهم، "هذه هي حالتي" ... لا رعاية طبية. لا شيء... كنت بحاجة لطبيب. كانت هناك بعض الأوقات التي شعرت فيها بألم كبير في البطن. كانوا يتصلون بالممرضة، وتأتي الممرضة، وتقول لي، "هذا طبيعي". لا يا عزيزتي، فأنا ممرضة مثلك، هذا ليس طبيعياً". كانت الخطوة التشخيصية الوحيدة التي اتخذتها الممرضة هي فحص نبض "أبيغابيل"، بعد أن قيّد الحراس يديها. ولخصت قولها قائلة: "ذهبت إلى هناك حاملاً في شهري الثالث، وعدت وكنت ... في شهري الخامس، بدون رعاية طبية". "كان وزني 58 أو 59 [كيلوغراماً] قبل ذلك. وخرجت، وكان وزني 51 كيلوغراماً... كان الأمر مروعاً". ووصفت كبيرات كيف رفض الحراس إعطائها الدواء الموصوف لها لعلاج القرحة. كنت مريضة جداً جداً في السجن. وقلت لهم ... وكنت مستلقية على الأرض. لدي أدويتي في حقنيتي. أرجوكم اسمحوا لي أن أتناول أدويتي".

التجريد من المتعلقات

أفاد جميع المحتجزين، الذين تم إجراء مقابلة معهم، أنهم أُعيدوا إلى بلدانهم الأصلية دون أي شيء سوى هواتفهم وجوازات سفرهم وبعض الملابس المستعملة - أو حتى بأقل من ذلك، وهذا في حالة رينيه نغانغ، الذي أُعيد إلى الكامبيرون حتى بدون جواز سفره. وأفاد جميع من أُجريت معهم المقابلات أنهم فقدوا متعلقاتهم التي كانت بحوزتهم في مساكنهم ولم تُردّ إليهم قط. وتشمل المتعلقات: الملابس، والنقود، والمدخرات المصرفية، وأجهزة التلفزيون، وأجهزة الاستريو، والأجهزة اللوحية، والهواتف، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، ورخص القيادة، وشهادات الميلاد، وشهادات الزواج، وشهادات الدبلوم المدرسية، والشهادات الجامعية، والتراخيص المهنية، وبطاقات الهوية الوطنية، والسجلات الطبية، بما في ذلك سجلات التطعيم. وقالت "أبيغابيل"، الممرضة الكامبيرونية، "كل شهاداتي، شهادات الدبلوم الخاصة بي، رخصتي، كل شيء بقي في الإمارات ... كل شيء. عدنا [إلى الوطن] بجوازات سفر فقط."

"ماذا عن استثماري؟ ماذا عن غرفتي؟" تساءل كنفى "فقدنا كل شيء. عدت إلى الوطن بدون أي بطاقة هوية. لدي جواز سفري فقط، والملابس التي أعطونيها إياها ... في الكامبيرون الآن، بدون أي [بطاقة] هوية ... لا أستطيع التحرك، لأن الشيء الوحيد الذي أحمله هو جواز سفري. لا توجد بطاقة هوية وطنية. لا شيء". وقال "ريكي"، الذي يتواصل مع المرشحين الكامبيرونيين الآخرين، عندما يمكنه ذلك، "باستخدام نقطة اتصال واي فاي الخاصة بشخص ما [آخر]، نظراً لأنه لا يملك المال لشراء رصيد عبر الهاتف - إن بعض المرشحين يكابدون من أجل تحمل الضروريات الأساسية للسكن والغذاء.

ووصفت "أبيغابيل" من الكامبيرون تأثير اختفائها على أسرته. "عندما عدت إلى الوطن، مع الحالة التي كنت فيها وكيف أبدو، كانت عائلتي محطمة حقاً ... كان أول [شيء] عليّ فعله هو الإسراع إلى المستشفى. "أخبرتني عائلتي أنها أصيبت بانزهار نفسي، لأنها لم تسمع أي خبر مني ... لا تعرف مكاني ... على الفور [عندما] انتهيت [من] المستشفى، اضطرتنا أنا وزوجي إلى استجداء المال ... حتى يتمكن من السفر إلى نيجيريا [حيث تعيش والدتها] للمجيء لرؤيتها ... حتى تعلم، على الأقل، أنني على قيد الحياة، ولسنا أمواتاً. لأننا كنا نتحدّث معها كل يوم تقريباً. وبقيت شهرين دون أن تسمع منا. لقد كانت قلقة جداً [بسبب ذلك]."

ووصف خمسة ممن أحرقت مقابلات معهم كيف قامت السلطات الإماراتية بتزوير نتائج فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل السلبي - PCR، اللازمة للسفر دولياً، في حين أنهم في الواقع لم يتم فحصهم لأسابيع قبل ترحيلهم، وكانوا عرضة لخطر كبير للإصابة بالمرض في السجن المكتظ. وقد زود ثلاثة من هؤلاء الذين تم إجراء مقابلة معهم، منظمة العفو الدولية بوثائق فحوص مزورة صدرت على خطاب رسمي للقيادة العامة لشرطة أبو ظبي، ولا تحمل توقيع الطبيب.

عمليات الطرد الجماعي والإعادة القسرية

مع عدم وجود إجراءات قانونية، ودون تقييم للحالات الفردية والمخاطر التي قد يتعرض لها المرّحلون؛ فإن عمليات الترحيل تصل إلى مستوى الطرد الجماعي، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي العرفي.

وتشكل عمليات الطرد الجماعي أيضاً خطر انتهاك المبدأ القانوني لعدم الإعادة القسرية، الذي يحظر إعادة أو نقل أي شخص إلى بلد قد يتعرض فيه لخطر الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان. وتعد بواغث القلق إزاء الإعادة القسرية قوية بشكل خاص لجميع الكاميرونيين من المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية في البلاد، حيث كان هناك نزاع مسلح بين الحكومة والجماعات الانفصالية منذ عام 2017.² وجميع الكاميرونيين الأحد عشر الذين تم إجراء مقابلة معهم من هذه المنطقة. وأخبر "ناثان" منظمة العفو الدولية: "لقد توسلنا إليهم، وقلنا لهم: 'هناك حرب في بلدنا. نرجوكم، لا تعيدونا إلى وطننا... لسنا بأمان في بلدنا...'. وقالوا لي إنهم لا يعاؤون بذلك، إن هذا ليس من شأنهم". وقال رينيه إنه أخبر الحراس الإماراتيين أيضاً أنه سيتعرض للخطر إذا أعيد إلى الكاميرون، و"قالوا إن هذا لا يعنيهم". ووصف لمنظمة العفو الدولية كيف أنه بمجرد وصوله إلى مطار دوالا الدولي، لم يكن لديه مكان للإقامة في دوالا، الواقعة في المنطقة الناطقة بالفرنسية. "كان عليّ أن أذهب في رحلة شاقة وطويلة [سيراً على الأقدام] من دوالا إلى تيكو [في المنطقة الناطقة بالإنجليزية]... لقد قضيت ما يقرب من أربعة أيام على الطريق". وعندما وصل إلى تيكو، استطاع الالتقاء بأفراد من عائلته الذين أعطوه المال حتى يتمكن من عبور الحدود إلى نيجيريا. وقال كنفى "هناك قتال دائر في كل مكان في منطقتنا". "لا يوجد مكان يمكن [للناس] الإقامة فيه. لذلك لا يمكنني حتى الوصول إلى منزلي حيث كنت أعيش". وقال "ريكي" إنه مثل "العديد" من الكاميرونيين المسجونين معه، قال للشرطة إنه لا يستطيع العودة إلى وطنه بسبب الحرب. فأجابوا أن ذلك "ليس مشكلتهم... إما أن تبقى في السجن أو تعود إلى بلدنا".

وفي بيان صدر بعد نشر أخبار الترحيل، قالت وزارة الداخلية الإماراتية إنه تم القبض على 376 "عاملاً أفريقياً" في 24-25 يونيو/حزيران 2021، وتم ترحيلهم "وفق الإجراءات القانونية"، و"المعايير القانونية الدولية". ولم يذكر البيان إمكانية الاتصال بمحاميين أو عمليات محاكمة. ووفقاً للوزارة، فإن جميع الأفارقة الـ 376 الذين تم اعتقالهم كانوا جزءاً من "منظمات هي عبارة عن شبكات دعارة" متورطة "في جرائم الإتجار بالبشر، وفي أعمال منافية للأداب العامة، وفي قضايا ابتزاز واعتداء من شأنها تهديد أمن المجتمع". و"أهابت وزارة الداخلية بوسائل الإعلام عدم تداول أو نشر أية معلومات لا يتم استقائها من الجهات المعنية".

بموجب القانون الدولي، لكي لا يكون الاعتقال تعسيفاً، يجب أن ينص عليه القانون، ويجب أن يكون ضرورياً في الظروف المعينة له، ومتناسباً مع الهدف المشروع المقصود منه. وينبغي استخدام الاعتقال المتعلق بالهجرة دائماً كملأذ أخير ولأقصر مدة ممكنة. ويجب أن يستند على تقييم الحالات بصورة فردية. كما يجب إشعار الأفراد المتأثرين به بأسباب احتجازهم والسماح لهم بالظن في قانونية الاحتجاز. ولا يجب أبداً احتجاز اللاجئين المعترف بهم لأغراض متعلقة بالهجرة. ولا يجب إخضاع أي منهم، بصورة فردية أو جماعية، لعمليات التوقيف أو الاعتقال التعسفية.

ونظراً لأنه يحق لأي أجنبي أن يكون أمر الطرد الصادر بحقه قراراً فردياً، فإن حالات الطرد الجماعي (أي حالات الطرد دون استيفاء الإجراءات اللازمة ودون اعتبار للظروف الفردية) تعد محظورة في ظل القانون العرفي الدولي. كما أن حالات الطرد الجماعي تحول دون التعرف، على نحو سليم، على الأفراد الذين يحق لهم الحصول على الحماية الدولية، ومن بينهم اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة طرف دون تحفظات في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تحظر التمييز "على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني".

الخلاصة

باحترام الإمارات العربية المتحدة وترحيلها التعسفي لمئات المواطنين الأفارقة بشكل جماعي، بناءً على استهداف عرقي، ودون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، تكون قد خرقت العديد من أحكام القانون الدولي. وتشمل هذه حظر التمييز العنصري الذي هي طرف فيه من خلال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والقاعدة العرفية للقانون الدولي، التي تنطبق على جميع الدول، والتي تحظر الإعادة القسرية للأشخاص إلى بلد يتعرضون فيه لخطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لقد تم ترحيل المعتقلين بطريقة تم فيها تجريدهم من جميع ممتلكاتهم الشخصية تقريباً، بما في ذلك، في بعض الحالات، حتى ما يثبت الهوية القانونية. وتسبب هذا الإجراء في تدمير حياة بعض أكثر أفراد المجتمع الإماراتي تهميشاً، في وقت تقدم فيه حكومة الإمارات نفسها كدولة نموذجية للتسامح بين الثقافات المتعددة.

وتدعو منظمة العفو الدولية الإمارات العربية المتحدة إلى البدء في إثبات جدية خطابها حول المساواة بين الثقافات من خلال التوقف الفوري عن جميع عمليات الاستهداف، بدافع عنصري، للعمال الأجانب الأفارقة، ومن خلال تقديم تعويض لضحايا مدهامات يونيو/حزيران، الذين يعيشون الآن في حرمان، وفي بعض الحالات في خطر، بسبب ما سلبتهم الحكومة الإماراتية منهم. بالإضافة إلى إعادة جميع الممتلكات التي سلبت من المرّحّلين، وتعويضهم عن الألم والمعاناة؛ ويجب على الحكومة الإماراتية فتح تحقيق

² منظمة العفو الدولية، منعطف نحو الأسوأ: العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الناطقة بالإنجليزية في الكاميرون (رقم الوثيقة: 12.AFR 17/8481/2018، يونيو/حزيران 2018،

[/amnesty.org/en/documents/af/17/8481/2018/en](https://www.amnesty.org/en/documents/af/17/8481/2018/en) (باللغة الإنجليزية)؛ منظمة العفو الدولية، الكاميرون: يجب على الحكومة المقبلة معالجة أزمات حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من العنف"، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2018، [amnesty.org/en/latest/news/2018/10/cameroon-next-government-must-tackle-human-rights-crisis](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/10/cameroon-next-government-must-tackle-human-rights-crisis) (باللغة الإنجليزية)

مستقل لتحديد ومعاقبة المسؤولين الذين أمروا بتنفيذ عمليات المداهمة التمييزية المجحفة في 24-25 يونيو/حزيران، وعمليات الترحيل اللاحقة، ونظموها.